دراسة حول وضع المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (SWMENA)

المواقف من إصلاحات قانونية مقترحة

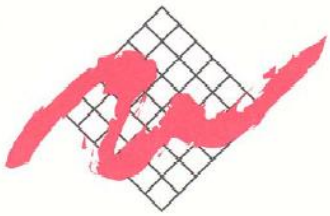

قامت بهذه الدراسة المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) و معهد البحوث في السياسات المتعلّقة بالمرأة (IWPR)، بتمويلٍ من الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)

الآراء بشأن الإصلاحات القانونية المختلفة

يقدم هذا الملخص النتائج الرئيسية المتعلقة بمواقف المستطلعين من إصلاحات قانونية مختلفة وذلك ضمن دراسة "وضع المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (SWMENA). في هذه الدراسة، تم استطلاع رأي المواطنين عن مشاريع قوانين محتملة والتي بإمكانها، إن اعتمدت، أن تحسن وضع المرأة في لبنان. وهي تتضمن الآراء بشأن اعتماد قانون زواج مدني اختياري واعتماد كوتا نسائية في المجالس المنتخبة وتعديل قانون الجنسية الحالي.

الآراء حول اعتماد قانون زواج مدني في لبنان

يعتبر الكثيرون أن اعتماد قانون زواج مدني في لبنان يشكل إصلاحاً ضرورياً من شأنه جعل القوانين التي تحكم قضايا الزواج والعائلة أكثر ملاءمةً للمرأة. فإن قوانين الأحوال الشخصية المعتمدة حالياً في لبنان تخضع للأحكام الطائفية المختلفة بحيث أن كل طائفة دينية لديها مجموعة قوانينها التي تكرس النظام الأبوي. ولقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن غالبية الرجال والنساء على حد سواء يعارضون اعتماد قانون زواج مدني في لبنان.

- عندما سؤل المستطلعون عن مدى دعمهم لاعتماد قانون زواج مدني اختياري في لبنان، فاقت نسبة النساء المعارضات لهكذا مشروع (64%) نسبة الرجال المعارضين له (56%) (الرسم البياني 1).
- في حين لم تظهر النتائج فوارق كبيرة بين آراء الرجال والنساء حول هذا الموضوع، ظهرت فوارق مهمة لدى توزيع النتائج على متغير الانتماء الطائفي. فدرجة المعارضة للزواج المدني تتفاوت بين الطوائف إذ يعارض على الأقل سبعة من أصل كل عشرة مستطلعين من المسلمين السنة والشيعة اعتماد الزواج المدني نساءً ورجالاً.

الرسم البياني 1- دعم أو معارضة قانون زواج مدني في لبنان

توزع النسب على متغير الجنس والطائفة

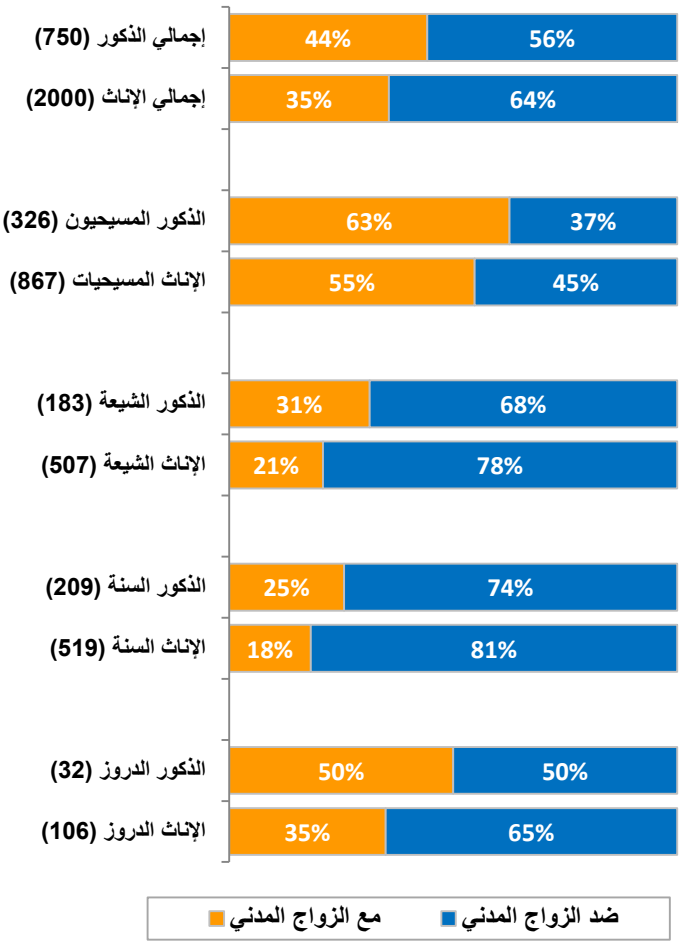

- تشير نتائج الاستطلاع إلى أن المسيحيين يؤيدون اعتماد قانون زواج مدني اختياري بأغلبية نسبتها 55% من النساء و63% من الرجال. ومن المرجح أن هذا التأييد يعود إلى صعوبة عملية الطلاق، لا سيما لدى الطائفة الكاثوليكية، بحيث يلجأ الكثير منهم إلى تغيير طائفتهم لتسهيل عملية الطلاق. أما لدى الطائفة الدرزية، فأكثرية النساء تعارض القانون فيما الرجال الدروز منقسمون بنسب متساوية حول هذا الموضوع.

الرسم البياني 2- تأييد أو معارضة قانون الزواج المدني في لبنان

توزع النسب على متغير المستوى العلمي لدى الإناث

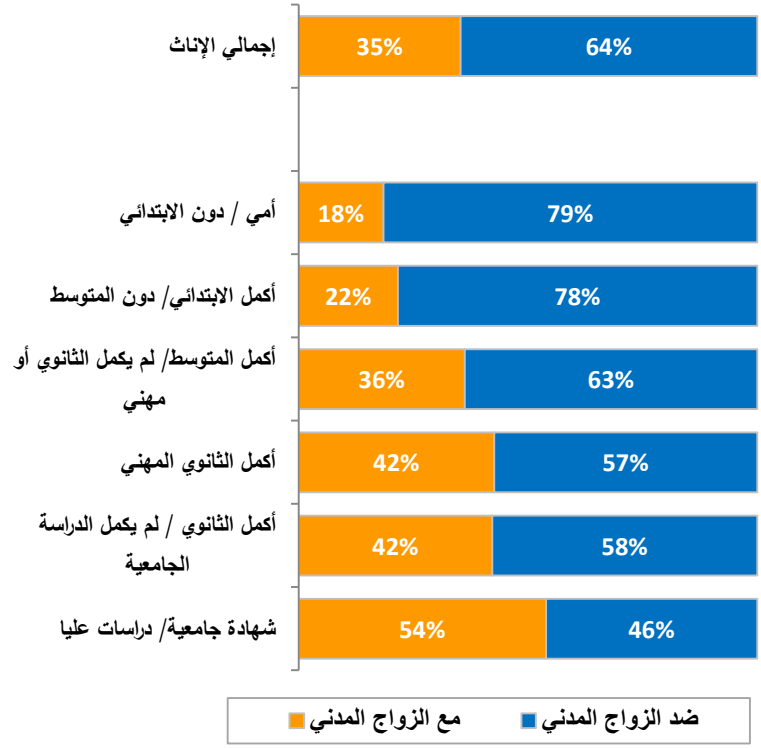

- وقد أظهرت النتائج أن نسبة الدعم للزواج المدني ترتفع مع ارتفاع المستوى العلمي للنساء. وقد تركزت النسبة الأعلى لدعم الزواج المدني بين النساء من حملة شهادة جامعية أو دراسات عليا (54%). وكانت نسبة معارضة الزواج المدني تزيد مع انخفاض المستوى العلمي بحيث أن النساء اللواتي لم يحصلن دراسة جامعية تعتبرن أنه لا يجب اعتماد قانون زواج مدني وتفضلن الإبقاء على قوانين الزواج الحالية كما هي (الرسم البياني 2). كما أظهرت النتائج أن النسبة الأدنى لدعم الزواج المدني كانت بين الأميات ومن لم يكملن المرحلة الابتدائية (18%). وقد يشير ذلك إلى أن ارتفاع المستوى العلمي يؤدي إلى زيادة وعي النساء للحقوق التي يضمنها لهن الزواج المدني وبالتالي يزداد دعمهن لهكذا قانون.

- وفي حين تظهر العلاقة بين المستوى العلمي ونسبة الدعم للزواج المدني بين الرجال كما بين النساء، إلا أن الدعم بين الرجال يبدأ ليشكل غالبية بين حملة الشهادة الثانوية أو المهنية. وترتفع نسبة الدعم لتصل أقصاها بين من أكملوا الدراسة الجامعية لتبلغ 58% مقابل نسبة أدنى (54%) بين النساء من الفئة العلمية ذاتها.

- لدى مقارنة النساء المهتمات بشؤون السياسة والحكم باللواتي لا يهتمن بها، نجد أن نسب الدعم للزواج المدني هي أعلى بين النساء المهتمات بالسياسة (40%) مما هي عليه بين غير المهتمات بالسياسة (30%) رغم أن الدعم لدى أي من الفئتين لم يشكل أغلبية. وقد يعكس هذا أن تخلي النساء المهتمات بالسياسة عن الأدوار التقليدية المرسومة لهن من قِبل المجتمع والأديان مما يفسر دعمهن لقانون غير ديني للزواج.

- كذلك، أظهرت النتائج أن نسب الدعم للزواج المدني هي أعلى بين النساء الناشطات في هيئات المجتمع المدني والأهلي مما هي عليه بين غير الناشطات في هذا الحقل. ففي حين يدعم 51% من النساء العضوات في ثلاث تنظيمات أو أكثر تتدنى النسبة إلى 31% بين النساء غير المنخرطات في هكذا تنظيمات.
- كذلك، ترتفع نسبة الدعم للزواج المدني بين النساء اللواتي شاركن في أنشطة مختلفة للتعبير عن رأيهن (كالمشاركة في احتجاج أو اعتصام أو الاتصال بمسؤول، إلخ...) خلال الاثني عشر شهراً الماضية (52%) عما هي بين اللواتي لم يشاركن في هكذا نشاطات (32%).

الآراء حول اعتماد الكوتا النسائية في لبنان

من الإصلاحات القانونية التي استطلعنا رأي العينة حولها تلك التي تتعلق باقتراح اعتماد الكوتا النسائية. إذ لا تتجاوز حالياً نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الذي تم انتخابه العام 2009 عتبة الـ3.25%، والتي هي أدنى مما كانت عليه في برلمان 2005 (4.68%). أما نسبة تمثيل النساء في مجالس المحلية فهي أقل (2%). وقد أظهرت الدراسة وجود تأييد لمبدأ الكوتا.

- تتجاوز نسبة التأييد لاعتماد الكوتا النسائية في البرلمان بين النساء اللبنانيات عتبة الثلثين (67%)، ويؤيدها نسبة أدنى بقليل لدى الرجال (65%) (الرسم البياني 3).
- يؤمن نصف النساء المعارضات لمبدأ الكوتا أنها غير عادلة وتتعارض مع مبدأ المساوات في الفرص (الرسم البياني 4). بينما يعتقد 10% منهن أنه يجب انتخاب السياسيين بناءً على مؤهلاتهم وليس على جنسهم كما يؤمن 5% منهن أن الرجال هم مؤهلون أكثر من النساء لخوض المعترك السياسي.
- وتعكس الأسباب الأخرى التي تقدمت بها المعارضات لمبدأ الكوتا وجود نظرة نمطية لدور المرأة في المجتمع إذ أعلن 18% منهن معارضتهن للكوتا لأنهن يعتقدن بعدم وجود مكان للمرأة في السياسة وأعلن 8% منهن أن مكان المرأة هو في المنزل (الرسم البياني 4).

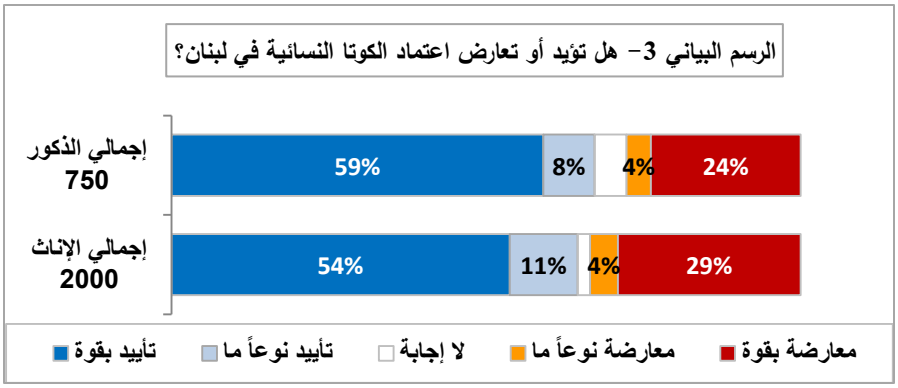

الرسم البياني 4- الأسباب الخمسة الأولى وراء دعم الكوتا *كنسبة من النساء المعارضات (554)*	%
الكوتا غير عادلة/ تتعارض مع مبدأ المساواة في الفرص	50%
ليس للنساء مكان في السياسة	18%
لأنه يجب انتخاب السياسيين بناءً على مؤهلاتهم وليس على جنسهم	10%
لأن مكان المرأة في المنزل	8%
لأن النساء لا يمتلكن ذات المؤهلات والمستوى العلمي كما الرجال	5%

- من بين الأسباب التي تقدمت المؤيدات للكوتا، حل أولاً الاعتقاد بضرورة أن تتمتع المرأة بنفس الحقوق كما الرجال (45%) تلاها قناعة بضرورة لعب المرأة دور في الحياة السياسية (29%) ومن ثم القناعة بأن النساء مؤهلات ومتعلمات كما الرجال (26%) (الرسم البياني 5).

الرسم البياني 5– الأسباب الخمسة الأولى وراء دعم الكوتا *كنسبة من النساء المؤيدات (1345)*	%
يجب أن تتمتع النساء بذات الحقوق كما الرجل	45%
يجب أن تلعب المرأة دوراً في الحياة السياسية	29%
إن النساء مؤهلات ومتعلمات كما الرجال	26%
يجب أن تمثل الهيئات المنتخبة الجماعات الأساسية في المجتمع / تشكل النساء نصف عدد السكان فلذلك يجب أن يتمثلن	16%
لأن النساء أفضل من الرجال في تمثيل حاجات النساء ومطالبهن	8%

- أظهر توزيع النتائج على متغير الانتماء الطائفي أن نسب الدعم لمبدأ الكوتا النسائية هي الأعلى بين النساء الشيعة والدروز (75% لدى كل منهن) تلاها النساء المسيحيات (66%). وكانت أدنى نسبة دعم بين النساء السنة (60%). وقد تجد هذه النتائج تفسيراً لها في غياب أي تمثيل للمرأة الشيعية والدرزية في تاريخ البرلمان اللبناني والنسب المتدنية لتمثيلهن في المجالس البلدية. وتجدر الإشارة أنه وبسبب تعقيد مفهوم الكوتا فقد أعلن ما لا يقل عن 4% من النساء من كل طائفة عدم معرفتهن بالموضوع أو رفضهن للإجابة. وكانت نسبة هؤلاء الأعلى بين النساء الشيعة حيث قاربت 8%.

- كانت النسبة الأعلى للدعم من قِبل الذكور بين أتباع الطائفة الدرزية (78%). تجدر الإشارة أنه وبسبب صغر حجم العينة لدى الرجال الدروز تتضاءل إمكانية القيام باستنتاجات دقيقة. وقد تراوحت نسبة التأييد للكوتا بين 68% لدى الرجال المسيحيين و66% لدى الرجال الشيعة و56% لدى الرجال السنة.

- بشكل عام، وفي حين تؤيد غالبية النساء والرجال من كافة الطوائف اعتماد الكوتا النسائية في لبنان، ظهرت النسبة الأدنى للتأييد بين أتباع الطائفة السنية من الذكور والإناث.

الرسم البياني 6– دعم أو معارضة اعتماد الكوتا النسائية في لبنان
توزع النسب على متغير الجنس والطائفة

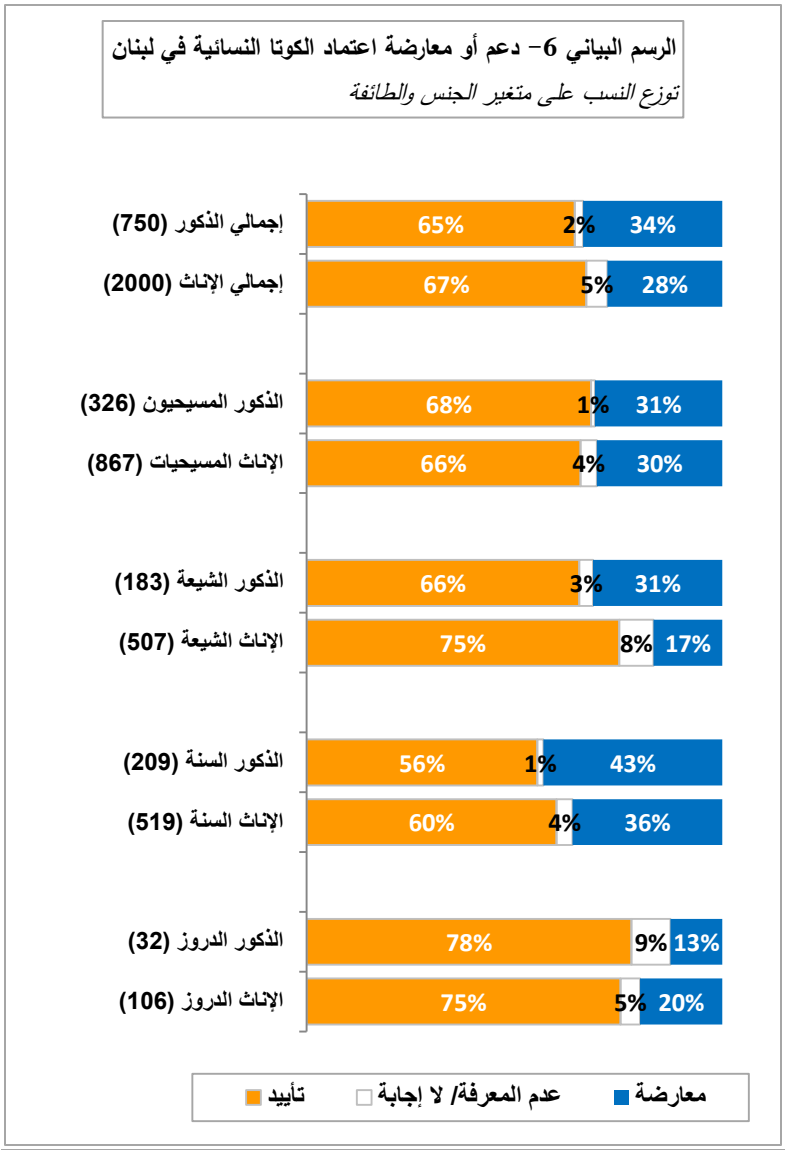

- وبعكس الآراء حول الزواج المدني، لم تظهر النتائج وجود أي علاقة بين المستوى العلمي والموقف من الكوتا النسائية. فالفرق بين النسب المؤيدة للكوتا بين النساء من مختلف المستويات العلمية هي فروقات ضئيلة ودون دلالات إحصائية رغم أنها كانت أعلى بشكل طفيف بين من أكملن الدراسة الجامعية.
- كما هو متوقعاً، جاءت نسبة التأييد للكوتا أعلى بين النساء المهتمات بشؤون السياسة والحكم (73%) منها بين النساء غير المهتمات بهذه المواضيع (60%).

الآراء حول تعديل قانون الجنسية في لبنان

تم استطلاع رأي العينة حول موضوع تعديل قانون الجنسية وهو من المواضيع التي تعمل هيئات المجتمع المدني جاهدةً منذ زمن لتعديلها. وبحسب القانون اللبناني، ومع استثناءات جد قليلة، يحق للأب فقط أن يعطي جنسيته اللبنانية تلقائياً لزوجته وأولاده في حين يحرم المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي من هذا الحق. ولقد سألنا المستطلعين حول مدى دعمهم للإبقاء على قانون الجنسية هذا كما هو أو دعمهم لتعديله بشكل يمنح المرأة اللبنانية الحق بإعطاء جنسيتها اللبنانية لزوجها وأولادها تماماً كما الرجل. ولقد أظهرت نتائج الاستطلاع وجود دعم قوي لتعديل قانون الجنسية.

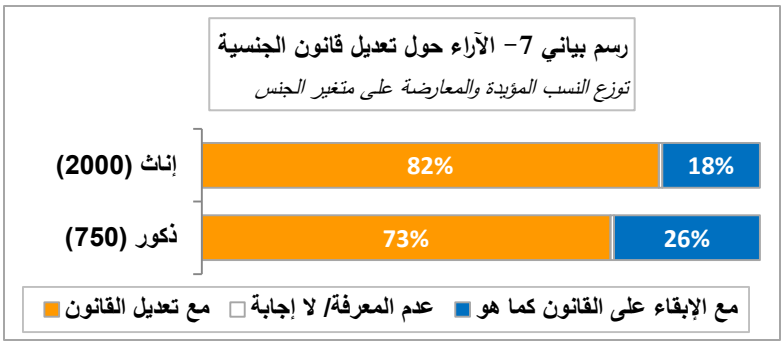

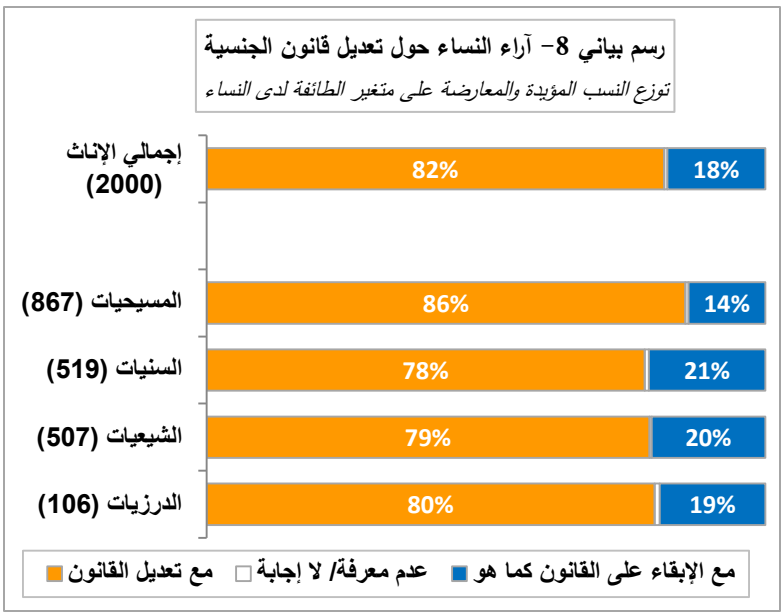

- تدعم الأغلبية الساحقة من النساء اللبنانيات (88%) تعديل قانون الجنسية بحيث يطالب ما لا يقل عن ثمانية من أصل كل عشرة نساء بالإقرار القانوني بحق المرأة اللبنانية بإعطاء جنسيتها لزوجها وأولادها. وفي حين تؤيد الأغلبية العظمى من الرجال تعديل هذا القانون، إلا أن نسبة التأييد (73%) لا توازي تلك بين النساء. ففي حين تبلغ نسبة الرجال الذين يؤيدون الإبقاء على قانون الجنسية الحالي 26%، لا تتجاوز هذه النسبة لدى النساء 18%.
- يظهر توزع النتائج على متغير الانتماء الطائفي أن النسبة الأعلى هي بين النساء المسيحيات (89%)، يليها في ذلك 80% من الدروز و79% من النساء الشيعة و78% من النساء السنة (رسم بياني 8).
- ولدى توزيع النتائج لعينة الذكور على المتغير الطائفي، لم تظهر أي نتائج دالة إحصائياً بين الطوائف في ما يتعلق بموقفهم من قانون الجنسية.